

جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

التغير فى النظام الدولى بعد الحرب الباردة ودور مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين

رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير فى العلوم السياسية

إعداد الطالب:
أحمد إبراهيم السيد سيد أحمد

إشراف:
الأستاذ الدكتور حسن نافعة

القاهرة ٢٠٠٩

لجنة الحكم على الرسالة

أ.د حسن نافعة

الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية بالكلية
رئيسا ومشرفا

٢- أ.د محمد شوقي عبد العال
الأستاذ بقسم العلوم السياسية بالكلية
عضوا من الداخل

٣- د. حسن أحمد أبو طالب
نائب مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
عضوا من الخارج

وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا

إهداء إلى

إلى روح أبي الغالية رحمه الله
وإلى أمي الغالية نور حياتي وإلى أخوتي
الأعزاء

شكر وتقدير

,

,

,

,

▪

,

,

,

▪

,

,

▪

▪

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
٦-١	مقدمة
٧٩-٧	:
٢٩-٩	:
	:
١٠	
٢٠	
٤٩-٣٠	:
٣١	
٤٢	
٨٩-٥٠	:
٥١	
٦٦	
٧٩	
١٩٨-٩٠	:
١١٩-٩٢	:
٩٣	
١٠٦	

١٤١-١٢٠	:
١٢١	
١٢٧	
١٦٩-١٤٢	:
١٤٣	
١٥٧	
١٩٨-١٧٠	:
١٧١	
١٨٥	
٢٠٤-١٩٩	
٢١٤-٢٠٥	

التغير فى النظام الدولى بعد الحرب الباردة ودور مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين

مقدمة عامة

١- أهمية الدراسة:

شهد العالم فى العقد الأخير من القرن العشرين والعقد الأول من القرن الواحد والعشرين العديد من التطورات والتغييرات المهمة فى مجال ممارسات الأمن الجماعى الدولى، وفى تأثير هذه الممارسات على بميثاق الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالفصل السابع من الميثاق، ولاشك أن الأمم المتحدة ككل، ومفاهيم وممارسات الأمن الجماعى الدولى قد دخلت فى طور جديد مع انتهاء الحرب الباردة، والتطورات التى شهدتها العالم بعدها. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، انفردت الولايات المتحدة بالسيطرة فى المجتمع الدولى باعتبارها القطب المهيمن - وليس الوحيد- فى العالم القادر على قيادة السياسة العالمية، وتحديد أولويات التصرف والعمل الأمنى الجماعى على المستوى العالمى وعلى مستوى الأمم المتحدة وكذلك تحديد مبادئ المشروعية وأهدافها وحدودها وأساليب حمايتها وضمان احترامها.

ولعل دور مجلس الأمن الدولى فى أزمات ما بعد الحرب الباردة ونمط تعامله معها، خاصة حربى الخليج الثانية والثالثة، ودوره فى الصومال، وفى مشكلة البوسنة والهرسك، والحرب بين إسرائيل وحزب الله وغيرها، يُعد من الأمثلة العديدة تطبيقاً حديثاً لنظام الأمن الجماعى الدولى بحسب ما قدرته وحددته له قواعد النظام الدولى الجديد.

لقد أثر التغير فى النظام الدولى على دور مجلس الأمن الدولى فى حفظ السلم والأمن الدوليين من خلال التأثير على عملية صنع القرار فيه، فبعد أن كان المجلس مصاباً بالشلل تماماً فى فترة الحرب الباردة نتيجة للإفراط فى استخدام حق الفيتو، وجدنا التحول فى الاتجاه الآخر بعد الحرب الباردة، حيث أدى غياب الفيتو السوفيتى إلى انفراد الولايات المتحدة بمجلس الأمن، وحدث نوع من الإفراط فى قرارات المجلس، حيث هيمنت الولايات المتحدة على صنع القرار فيه بطريقة تخدم مصالحها وتحقق أهدافها السياسية والاقتصادية الخارجية.

إن نظام الاستقطاب الدولى خلال الحرب الباردة، لم يؤد فقط إلى استخدام حق الفيتو كسلاح لحماية مصالح الدول دائمة العضوية، إنما مصالح حلفائها فى الوقت نفسه، بل أدى أيضاً إلى وضع سقف من الضغوط التى يمكن أن تمارسها الدول الكبرى على الدول الصغرى والمتوسطة فى مجلس الأمن الدولى، ولذلك عكست قرارات المجلس خلال مرحلة الاستقطاب الدولى قدراً من توازن المصالح فرضته موازين القوى فى النظام الدولى فى ذلك الوقت.

وتظهر الإحصائيات المتعلقة بعدد مرات استخدام حق الفيتو، منذ نشأة الأمم المتحدة حتى نهاية الحرب الباردة، أن الاتحاد السوفيتى السابق كان أكثر استخداماً لحق الفيتو، وتراجع استخدامه له إلى درجة أنه لم يستخدمه مطلقاً منذ عام ١٩٨٦، ومنذ احتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠ حتى عام ٢٠٠٧ استخدم حق الفيتو بطريقة محدودة، خاصة من قبل الولايات المتحدة لحماية حليفها إسرائيل فيما يخص الصراع العربى-الإسرائيلى.

وبالتالى فقد مكن انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، الدول الغربية الثلاث، الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، من ممارسة نفوذ كبير على أعضاء مجلس الأمن الدولى لم يكن متاحاً لها من

قبل، ومن ثم فقد أصبح عمليا فى مقدور هذه الدول أن تمرر أى مشروع قرار تريد تمريره من مجلس الأمن الدولى، حتى لو كان لا يتماشى تماما مع نصوص الميثاق وروحه، وقامت الولايات المتحدة بتطبيق الشرعية الدولية بصورة انتقائية ومزدوجة وبالشكل الذى يتفق والمصالح الأمريكية، فهذه الشرعية كانت نشطة وفعالة إزاء مواجهة العراق إثر إحتلاله الكويت، كما كانت نشطة وفعالة بخصوص أزمة لوكيربى.

لكن فى الوقت نفسه لم تكن هذه الشرعية فعالة أو لم يرد لها أن تكون كذلك بصدد قضايا وأزمات أخرى مثل الصراع العربى- الإسرائيلى، الذى استبعدت فيه الأمم المتحدة من تسويته، كما تحركت الأمم المتحدة بصورة متأخرة ومقصرة ومحدودة الفاعلية، كما حدث فى حالة الصراع فى البوسنة والهرسك، وتقاعست تماما عن التدخل لوقف مذابح العنف فى رواندا، ومن ناحية أخرى تدخلت الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على ممارسات وسياسات الولايات المتحدة فى استخدام القوة، كما حدث فى حالة حرب الخليج الثالثة، حيث أضفى مجلس الأمن الدولى الشرعية السياسية على الإحتلال الأمريكى للعراق، بعد أن قامت الولايات المتحدة بشن الحرب ضده دون تفويض من المجلس وبما يخالف قواعد القانون الدولى فى احترام سيادة الدول الأخرى، وعدم استخدام القوة المسلحة فى العلاقات الدولية إلا بتفويض من المجلس، أو فى حالة الدفاع الشرعى عن النفس. وابتدعت الولايات المتحدة مفاهيم جديدة فى العلاقات الدولية مثل الحرب الاستباقية والتدخل لنشر الديمقراطية وعملت على فرضها حتى وإن خالفت الشرعية الدولية والمبادئ التى ترسخت فى العلاقات الدولية والقانون الدولى.

وبالتالى فقد أظهرت فترة الخمس عشرة سنة، التى أعقبت انتهاء الحرب الباردة، التأثير الكبير للتغير فى النظام الدولى وتحوله من النظام ثنائى القطبية إلى النظام أحادى القطبية الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة، على مجلس الأمن الدولى ودوره فى حفظ السلم والأمن الدوليين، وكيف أن النظام الدولى، شكل البيئة الخارجية لمجلس الأمن، ومثلت تفاعلات وصراعات ما بعد الحرب الباردة، وهيكلا القوى فى النظام الدولى، وظهور مصادر جديدة لتهديد السلم والأمن الدوليين مدخلات لمجلس الأمن تفاعل معها بأشكال وصور مختلفة تراوحت بين الإيجابية والتقاوس والسلبية والعجز، وهو ما يدفع إلى ضرورة إصلاح مجلس الأمن الدولى سواء فى توسيع عضويته أو إصلاح عملية صنع القرار فيه، خاصة إصلاح نظام الفيتو.

٢-المشكلة البحثية:

تحاول الدراسة بحث إشكالية أثر التغير فى النظام الدولى بمستوياته المختلفة: هيكل النظام ، ومصادر التهديد وأولويات النظام على فعالية دور مجلس الأمن الدولى فى حفظ السلم والأمن الدوليين فى فترة ما بعد الحرب الباردة، فتحاول رصد طبيعة تلك العلاقة، وما إذا كان لهذا التغير تأثير إيجابى أم سلبى على فعالية المجلس ودوره فى حفظ السلم والأمن الدوليين، عما كان عليه الحال إبان فترة الحرب الباردة ، وعما إذا كان هذا التغير يدفع بضرورة الحاجة لإصلاح مجلس الأمن الدولى لكى يتواءم مع تلك التغيرات ويؤدى دوره بفاعلية كما حدده الميثاق.

٣-تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن عدد من التساؤلات المهمة:

- أ- كيف أثرت الحرب الباردة ونظام القطبية الثنائية على دور مجلس الأمن فى معالجة الأزمات والصراعات الدولية.. وهل تغير دور مجلس الأمن بعدها؟
- ب- هل شكل التغير فى هيكل القوى الدولى بيئة مناسبة لفاعلية مجلس الأمن الدولى فى حل النزاعات الدولية؟
- ج- هل أثر التغير فى مصادر تهديد السلم الدولى على طبيعة الدور التقليدى لمجلس الأمن فى حفظ السلم

والأمن الدوليين؟

- د- ما مظاهر تأثير تغير النظام الدولي على عمل مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين؟
- ز- هل يتعارض تزايد نشاط مجلس الأمن بعد الحرب الباردة مع الشرعية الدولية؟
- س- ما مدى شرعية توسع مجلس الأمن في استخدام الفصل السابع؟
- ص- وهل عكس تزايد قرارات مجلس الأمن بعد الحرب الباردة فاعلية في معالجة الأزمات الدولية؟
- ك- إلى أي حد أثر تغير النظام الدولي على نشاط عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؟
- و- إلى أي حد أثرت القوة المهيمنة على النظام الدولي على عمل مجلس الأمن ودوره في حفظ السلم والأمن الدوليين؟
- م- هل يمثل فشل نظام الأمن الجماعي وتغير مصادر التهديد دافعا لإصلاح مجلس الأمن؟
- ن- هل نحن بحاجة إلى نظام شامل للأمن الإنساني؟

٤- منهج الدراسة:

هناك عدد من المداخل والمناهج البحثية التي يمكن تطبيقها بنجاح لتحليل وتفكيك طبيعة المشكلة محل الدراسة والإجابة عن التساؤلات البحثية، وأهم هذه المناهج والمداخل:

١- **منهج النظام الدولي:** وهو المنهج القائم على تحليل النظام السياسي الدولي ومكوناته الفرعية، والأهداف العملية التي يتوخاها هذا المنهج في التحليل هي: التوصل إلى القوانين والنماذج المتكررة بشأن كيفية عمل هذه النظم، وتحديد مصادر ومظاهر الانتظام فيها، والتوصل إلى استنتاجات عامة تتعلق بعوامل التوازن والاختلال.

ووفقا لهذا المنهج، فإن الظواهر الدولية تخضع لقواعد تنظمها على هذه الأسس، فالوصول إلى هذه القواعد يسهم في تحليل العلاقات الدولية، ومن أمثلة النظم الدولية وفقا لهذا المنهج نظام توازن القوى ونظام القطبية الثنائية ونظام القطبية الأحادية ونظام تعدد القوى والمراكز، وهو الذي يشير إلى وجود مراكز قوى متعددة في النظام الدولي تتحدى مركز القوة الرئيسي في هذا النظام.

٢- **منهج التحليل النظمي أو (النسقي):** الذي يركز على دراسة مدخلات ومخرجات وبيئة النظام ويتبع أثر هذه المدخلات والمخرجات في رصد طبيعة التحولات التي تطرأ على بيئة النظام، فالنظام الدولي يشكل بيئة لعمل مجلس الأمن الدولي، وتشكل الصراعات، والأزمات، ومصادر التهديد مدخلات للنظام، وتمثل قرارات المجلس وأنماط تدخله مخرجات هذا النظام، بينما تتم عملية التفاعل داخل المجلس، وعملية اتخاذ القرارات نتيجة لتوازن القوى ومدى تأثير هيكل النظام الدولي على المجلس، ثم عملية التغذية المعادة وتتمثل في قدرة المجلس ومرونته على التدخل في الأزمات الدولية وقدرته على تصحيح الخلل الناتج عن هذا التدخل وتصحيح آلياته ليكون أكثر فاعلية في حفظ السلم والأمن الدوليين.

٥- الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات المتخصصة التي تتناول أثر النظام الدولي الجديد بعد نهاية الحرب الباردة على مجلس الأمن الدولي ودوره في حفظ السلم والأمن الدولي، كذلك الدراسات والكتابات التي تناولت النظام الدولي الجديد بمفرده وبأبعاده المختلفة، كما توجد بعض الدراسات التي تناولت النظام الدولي في مراحل سابقة وتأثيراته على الأمم المتحدة بشكل عام، وتأثيره على مجلس الأمن الدولي. ونشير هنا لبعض الدراسات، على سبيل المثال وليس الحصر، التي توضح تأثير النظام الدولي على مجلس الأمن.

١-د.حسن نافعة، الأمم المتحدة فى نصف قرن: دراسة فى تطور التنظيم الدولى منذ ١٩٤٥ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة ٢٠٢، ١٩٩٥).

يعد هذا الكتاب من أهم الدراسات الشاملة التى تقترب من موضوع الدراسة، فالباب الثالث فيه يتناول وضع الأمم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، ويركز على تداعيات انتهاء الحرب الباردة والتغير فى النظام الدولى على دور المنظمة فى حفظ السلم والأمن الدوليين، لكن يلاحظ على هذه الدراسة:

أولاً: أنها تتناول الأمم المتحدة بشكل عام، بينما تركز دراستى على مجلس الأمن تحديداً وعلاقته بالنظام الدولى.

ثانياً: تركز هذه الدراسة على المرحلة الانتقالية التى مر بها النظام الدولى والتى تمتد من ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٤، بينما تركز الدراسة محل البحث على عقد التسعينيات والسنوات السبع الأولى من القرن الحادى والعشرين، وذلك بعد تبلور النظام الدولى واتضاح معالمه.

ثالثاً: تعتمد دراسة الدكتور حسن نافعة على عدد من المناهج مثل المنهج التاريخى ومنهج النظام الدولى، بينما تعتمد الدراسة بشكل أساسى على منهج التحليل النظمى باعتبار أن النظام الدولى يمثل بيئة خارجية لمجلس الأمن الدولى يتفاعل معها ويتأثر بها.

لكن يمكن القول إن الدراسة تتفق بشكل كبير مع دراسة الدكتور حسن نافعة فى دراسة نمط علاقة مجلس الأمن بالنظام الدولى، وهى أن التغير فى النظام الدولى بعد انتهاء الحرب الباردة لم يؤد إلى تفعيل حقيقى لمجلس الأمن فى أداء دوره فى حفظ السلم والأمن الدوليين، برغم تراجع ظاهرة الفيتو وتزايد تدخل مجلس الأمن فى الصراعات الدولية، حيث وظفت القوة العظمى المهيمنة على النظام أحادى القطبية مجلس الأمن كأداة لتحقيق مصالحها وأهدافها، وشكلت فى أحيان أخرى عقبة أمام أداء المجلس لدوره. كذلك فقد استفادت الدراسة كثيراً من دراسة الدكتور حسن نافعة، خاصة فى توضيح نمط العلاقة والتأثير بين النظام الدولى كمتغير مستقل ومجلس الأمن كمتغير تابع.

٢- جميل مطر وعلى الدين هلال، الأمم المتحدة فى نصف قرن: وجهة نظر عربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

تناولت هذه الدراسة العديد من العناصر المرتبطة بالأمم المتحدة، منها علاقة الولايات المتحدة بالمنظمة الدولية ورؤية الأولى لدور الثانية فى فترة الحرب الباردة وما بعدها، خاصة فى مجال عمليات حفظ السلام والتعاون الاقتصادى وحقوق الإنسان، وخلصت إلى أن الولايات المتحدة تسعى بشكل رئيسى إلى الحد من تدخل الأمم المتحدة فى المجال الاقتصادى والاقتصادى على تشجيع التعاون الدولى وفقاً للخطوط الوظيفية، أى من خلال الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، كما تتناول هذه الدراسة دور الأمم المتحدة فى تحقيق السلم والأمن الدوليين فى ظل التحولات العالمية، وتطرح رؤية للباحثين لما ينبغى أن تكون عليه الأمم المتحدة إذا أرادت أن تلعب دوراً فعالاً لتحقيق السلم والأمن الدوليين والعقبات التى تعترض ذلك، ثم تناولت الدراسة علاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية، وتناولت أيضاً مفهوم الإقليمية الجديدة فى فترة ما بعد الحرب الباردة ومستقبلها ثم تعرض أخيراً لوجهة نظر عربية لإصلاح الأمم المتحدة.

وهذا الدراسة تتداخل فى بعض أجزائها مع الدراسة محل البحث، خاصة فيما يتعلق بالجزء المرتبط بمجلس الأمن وهو محور الدراسة، وتتفق معها فى أهمية إصلاح مجلس الأمن الدولى سواء نظام العضوية أو عملية صنع القرار داخله لى يكون أكثر فاعلية، وبالتالي فهى تتناول رؤية شاملة وعامة للأمم المتحدة فى المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية، بينما تركز الدراسة هنا على جزء محدد وهو مجلس الأمن ودوره فى معالجة الصراعات الدولية، دون التطرق إلى الدور الاقتصادى للأمم المتحدة.

٣-د.حسن نافعة، إصلاح الأمم المتحدة(القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية جامعة القاهرة، ١٩٩٦).

تتناول هذه الدراسة عملية إصلاح الأمم المتحدة بشكل عام ضمن رؤية شاملة، فتبحث في دوافع الإصلاح وتنتقل لأداء المنظمة الدولية خلال فترة الحرب الباردة للتعرف على أوجه القصور، ثم تتناول نظام الأمن الجماعي في التطبيق، كذلك أداء الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، كما تتناول أزمة الأمم المتحدة وتعثر محاولات الإصلاح السابقة. وفي الجزء الثاني منها تتناول رؤية الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بطرس غالى وأجندته في خطة السلام والتنمية، كما يتناول هذا الجزء إصلاح هياكل وآليات صنع القرار، خاصة إصلاح مجلس الأمن، وتنتقل كذلك لعلاقة المنظمة الدولية بشبكة الفاعلين الدوليين، وعلاقة الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية غير الحكومية، كذلك الإصلاح المالي والإداري للمنظمة ومعوقات وصعوبات هذا الإصلاح، ثم تعرض تلك الدراسة لمقترحات إصلاح الأمم المتحدة الرسمية وغير الرسمية.

ويعتمد الكاتب في تناوله لقضية إصلاح الأمم المتحدة على المنهج الوظيفي الذي يربط ربطا عضويا بين وظائف المنظمة الدولية، كما يراها المجتمع الدولي، وما أظهرته الممارسة من أوجه قصور أو إخفاق أو عجز لتحقيق هذه الوظائف والمقترحات المقدمة لمعالجة هذه الأوجه أو لدعم ما تحقق من نجاحات.

وقد استفادت الدراسة محل البحث كثيرا من هذه الدراسة، خاصة الجزء الخاص بمجلس الأمن، سواء في دوافع وصعوبات إصلاحه أو الرؤى المختلفة للإصلاح، كما استفادت من منهج الدراسة في بحث لماذا تعثرت الأمم المتحدة، وبالتحديد مجلس الأمن، في أداء وظائفه، خاصة حفظ السلم والأمن الدوليين.

٤-نهى على بكر، مشروعات إصلاح مجلس الأمن، "دراسة سياسية مقارنة في ضوء ازمان ما بعد الحرب الباردة، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧. تركز هذا الدراسة على قضية إصلاح مجلس الأمن ، فتتناول دوافع إصلاح المجلس والصعوبات التي تواجهها، ثم تعرض بالتفصيل لمشروعات الإصلاح المختلفة سواء التي طرحتها الحكومات او المنظمات الإقليمية أو مراكز الأبحاث، والصعوبات التي تواجه عملية الإصلاح. وتشترك هذا الدراسة مع الدراسة محل البحث في قضية معالجة إصلاح مجلس الأمن، لكن الدراسة محل البحث تتناول عملية الإصلاح في إطار رؤية أشمل لدور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين في فترة ما بعد الحرب الباردة.

٦-مجال الدراسة:

تركز الدراسة على العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات السبع الأولى من الألفية الثالثة، وهي الفترة التي شهدت تغيرات كبيرة في طبيعة النظام الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وانهيار المعسكر الاشتراكي وحل حلف وارسو، وبروز الولايات المتحدة كقوى عظمى مهيمنة في النظام الدولي الجديد، والتي تكرست بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ ، وتلقى الدراسة الضوء، في تلك الفترة، على تأثير التغير في النظام الدولي على دور مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين وعملية اتخاذ القرار فيه ونمط تعامله مع صراعات وأزمات ومصادر التهديد الدولي فيما بعد الحرب الباردة، وذلك باعتبار أن الأمم المتحدة هي الإطار المؤسسي للنظام الدولي، والنظام الدولي هو الإطار السياسي وتوجد علاقة تأثير متبادلة بينهما.

٧- خطة الدراسة

تحتوى الدراسة مقدمة وبابين وخاتمة، حيث تتناول المقدمة الإطار النظرى للنظام الدولى، ثم ويحتوى الباب الأول، بعنوان تحولات النظام الدولى، على ثلاثة فصول وهى: الفصل الأول بعنوان مجلس الأمن فى فترة الحرب الباردة ، فيتناول المبحث الأول منه نظام الأمن الجماعى، كما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة، ويناقش المبحث الثانى أثر نظام توازن القوى أو نظام القطبية الثنائية الذى كان سائداً على طريقة تفاعل المجلس مع الأزمات والصراعات الدولية ومدى فاعليته فى حلها أو التدخل فيها.

ويناقش الفصل الثانى التغير فى بنية النظام الدولى، فيعرض المبحث الأول لسمات النظام الدولى الجديد، ويناقش المبحث الثانى طبيعة هيكل النظام الدولى الجديد. ويتناول الفصل الثالث التغير فى مصادر التهديد فى ثلاثة مباحث: الأول يناقش تصاعد الحروب الأهلية وتراجع الحروب الدولية، والثانى يرصد تصاعد الإرهاب الدولى، والثالث يناقش تزايد انتهاكات حقوق الإنسان وتزايد التدخل الدولى للاعتبارات الإنسانية.

أما الباب الثانى فيناقش دور مجلس الأمن فى ظل النظام الدولى الجديد عبر أربعة فصول: الفصل الأول يبحث فى تزايد نشاط مجلس الأمن بعد الحرب الباردة ويتطرق فى مبحثين إلى تزايد قرارات المجلس وإلى تراجع استخدام الفيتو، والفصل الثانى يناقش توسع مجلس الأمن فى استخدام الفصل السابع بعد الحرب الباردة ونماذج لهذا التوسع لتوضيح مدى مشروعية التوسع فى استخدام الفصل السابع.

ويحلل الفصل الثالث طبيعة التغير فى عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى مبحثين، منها تزايد حجم وعدد قوات حفظ السلام وتزايد مشاركة الدول الكبرى فيها، وكذلك التوسع فى صلاحيات ومهام عمليات حفظ السلام.

ويقدم الفصل الرابع رؤية نقدية لدور مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين فى ظل النظام الدولى الجديد، وهل أصبح نظام الأمن الجماعى التقليدى قادراً على مواكبة التغير فى النظام الدولى، خاصة تغير مصادر التهديد؟ وهل نحن فى حاجة إلى نظام جديد للأمن الإنسانى؟.. وهل أصبح إصلاح مجلس الأمن مرهوناً ببيروز نظام دولى متعدد الأقطاب؟ وهل هناك إمكانية لقيام هذا النظام المتعدد بعد ظهور إرهابات عديدة له؟.

ثم تعرض الدراسة لخاتمة توضح الإجابة عن تساؤلات الدراسات والخلاصة والاستنتاجات فيما يتعلق بتوضيح التغير فى النظام الدولى وتأثيره على دور مجلس الأمن، وهل أدى هذا التغير إلى تفعيل دور مجلس الأمن فى أداء دوره أم على العكس تراجع دور مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين؟.

الباب الأول تحويلات النظام الدولي

الباب الأول

تحولات النظام الدولي

شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة تغييرات كبيرة في النظام الدولي سواء في بنيته وتحوله من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية، أو في مصادر تهديد لسلم والأمن الدوليين، حيث برزت مصادة جديدة وغير تقليدية مثل انتشار ظاهرة الحروب داخل الدول مقابل تراجع الحروب بين الدول، كذلك تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان كأحد نتائج الحروب داخل الدول، وبالتالي تزايد التدخل الدولي للاعتبارات الإنسانية، كذلك تصاعد خطر الإرهاب الدولي، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة والتي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية على الإرهاب.

ويتناول هذا الباب التحولات التي شهدتها النظام الدولي بعد الحرب الباردة وتحديدًا الفترة بين ١٩٩٠ و٢٠٠٧، ويحتوي على ثلاثة فصول: يتناول الفصل الأول مجلس الأمن في ظل الحرب الباردة، فيعرض في المبحث الأول نظام الأمن الجماعي كما ورد بالميثاق خاصة المتعلقة بالفصلين السادس والسابع، ويبحث المبحث الثاني تأثير الحرب الباردة على أداء مجلس الأمن لدوره في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويناقش الفصل الثاني التغير في بنية النظام الدولي، فيعرض في المبحث الأول لسمات النظام الدولي الجديد الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، ويعرض المبحث الثاني للجدل حول طبيعة هيكل النظام الدولي وما إذا كان نظام أحادي القطبية أم نظام متعدد الأقطاب.

ويبحث الفصل الثالث التغير في مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين بعد الحرب الباردة، فيناقش المبحث الأول تصاعد الحروب داخل الدول مقابل تراجع الحروب بين الدول، ويتناول المبحث الثاني تصاعد خطر الإرهاب الدولي، ويتناول المبحث الثالث تزايد انتهاكات حقوق الإنسان.